

Distr.
GENERAL

A/RES/48/18
24 November 1993

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٣٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الاحالة الى لجنة رئيسية (A/48/L.17/Rev.2)]

١٨/٤٨ - الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية
من أراضي دول بحر البلطيق

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ٢١/٤٧ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق^(١)،

وإذ تعي ما ورد في تقرير الأمين العام من أن "التأخير في إكمال انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي" استونيا ولاتفيا "يعد بحق مبعث قلق المجتمع الدولي"^(٢)،

وإذ ترى أن للأمم المتحدة، عملاً بأحكام ميثاقها، دوراً رئيسياً تؤديه ومسؤولية تتحملها في صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ تضع في اعتبارها أن تطبيق الدبلوماسية الوقائية في حينه هو أكثر الوسائل استصواباً وكفاءة لتخفيف التوتر قبل أن يؤدي إلى نشوب نزاع.

(١) A/48/501.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٣٨.

وإذ تشير بارتياح خاص إلى أن الاستقلال قد أعيد إلى استونيا ولاتفيا وليتوانيا بالوسائل السلمية والديمقراطية،

وإذ تقر بأن وضع قوات عسكرية أجنبية في أراضي استونيا واتفيا، دون الموافقة اللازمة من جانب هذين البلدين، هو مشكلة متبقية من الماضي يجب حلها بطريقة سلمية،

وإذ ترحب بانسحاب القوات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي من أراضي ليتوانيا الذي تم في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ وفقا للجدول الزمني الذي سبق الاتفاق عليه،

وإذ ترحب أيضا بالتقدم المحرز في تخفيض الوجود العسكري الأجنبي في استونيا واتفيا،

وإذ يساورها القلق لأن المحادثات الثنائية بشأن الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي استونيا واتفيا، التي شرع فيها في شباط/فبراير ١٩٩٢، لم تسفر بعد عن اتفاقات حسبما طلب في القرار ٢١/٤٧،

وإذ تقر بأن إتمام انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي استونيا واتفيا سيسهل توطيد دعائم استقلالهما المستعاد وإعادة بناء اقتصاديهما،

وإذ ترحب كذلك ببعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام مؤخرا إلى دول بحر البلطيق والاتحاد الروسي متابعة لتنفيذ القرار ٢١/٤٧،

وإذ تشير إلى "وثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢ - تحديات التغيير"^(٣)، ولا سيما الفقرة ١٥ من اعلان قمة هلسنكي، التي تم الاتفاق عليها في اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في هلسنكي يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢،

وإذ تسلّم بأن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هو ترتيب إقليمي بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وهو يشكل بذلك حلقة وصل هامة بين الأمن الأوروبي والأمن العالمي،

وإذ تسلّم أيضا بأن المنظمات الإقليمية المشاركة في جهود مكملة لتلك التي تبذلها الأمم المتحدة يمكن أن تشجع دولا من خارج المنطقة على اسداء دعمها،

- ١ - تطلب مرة أخرى الى الدول المعنية، تمشيا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وبغية منع نشوب أي نزاع محتمل، أن تقوم دون إبطاء بإبرام اتفاقات ملائمة، تتضمن جداول زمنية، لانسحاب القوات العسكرية الأجنبية مبكرا وبصورة منظمة وكاملة من أراضي استونيا ولاتفيا؛
- ٢ - تؤكد من جديد دعمها للجهود التي تبذلها الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل سحب القوات العسكرية الأجنبية الموجودة في أراضي استونيا ولاتفيا دون الموافقة اللازمة من جانب هذين البلدين، وذلك بطريقة سلمية وعن طريق المفاوضات؛
- ٣ - ترحب بالجهود المتعددة الأطراف المبذولة لمساعدة الاتحاد الروسي في بناء مساكن لأفراد القوات العائدة من استونيا ولاتفيا وأسرهم؛
- ٤ - تدعو الدول المعنية إلى تجنب إصدار أي بيانات أو اتخاذ أي إجراءات قد تكون استفزازية أو غير ودية؛
- ٥ - تعرب عن تقديرها لجهود الأمين العام الرامية إلى تنفيذ القرار ٢١/٤٧، بما في ذلك إيفاد بعثة مساع حميدة إلى دول بحر البلطيق والاتحاد الروسي؛
- ٦ - تحث الأمين العام على مواصلة بذل مساعيه الحميدة لتيسير الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي استونيا ولاتفيا؛
- ٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يبقي الدول الأعضاء على علم بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛
- ٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق".